فهذا لا يكون الا بعد استحالة احدهما وفساد يعرض لذاته والله تعالى منزه عن
ذلك فانه واجب الوجود بنفسه قديم بذاته وصفاته لا يجوز عليه عدم شيء من
صفاته فتمتنع في حقه الاستحالة والفساد فمضمون الدليل ان المخلوق
اما ان يكون مباينا للخالق او الخالق مباينا له واما ان يلزم الحلول والاتحاد
وهما باطلان فتعين الاول واعتراض المنازع على هذا يكون بعد بيان
معنى المباينة فان اهل الكلام والنظر يطلقون المباينة بازاء ثلاثة معان
بل اربعة احدها المباينة المقابلة للمماثلة والمشابهة والمقاربة والثاني
المباينة المقابلة للمحايثة والمجامعة والمداخلة والممازجة والمخالطة والثالث
المباينة المقابلة للمماسة والملاصقة فهذه المباينة اخص من التي قبلها
فان ما باين الشيء فلم يداخله قد يكون مماسا له متصلا به وقد يكون منفصلا
عنه غير مجاور له وهذه المباينة الثالثة ومقابلها تستعمل فيما يقوم
بنفسه خاصة كالاجسام فيقال لهذه العين اما ان تكون مماسة لهذه واما
ان تكون مباينة لها واما المباينة التي قبلها ومقابلها فانها تعم ما يقوم
بنفسه وما يقوم بغيره فالعرض القائم بغيره ليس مباينا له ولا يقال انه
مماس له فيقال هذا اللون اما ان يكون مباينا لهذه العين او لهذا الطعم
واما ان يكون محايثا له مجامعا مداخلا ونحو ذلك من العبارات وان استعمل
مستعمل لفظ المماسة والملاصقة في قيام الصفة بموصوفها كان ذلك
نزاعا لفظيا واما النوع الاول فكما روي عن الحسن البصري انه قال رايتهم
متقاربين في العافية واذا جاء البلاء تباينوا تباينا عظيما اي تفاضلوا
وتفاوتوا ويقال هذا بان عن نظرائه اي خرج عن مشابهتهم ومقاربتهم
بما امتاز به من الفضائل ويقال بين هذا وهذا بون بعيد وبين بعيد
والنوع الثاني كقول عبد الله بن المبارك لما قيل له بماذا نعرف ربنا قال بانه فوق
سمواته على عرشه بائن من خلقه ولا نقول كما قالت الجهمية انه ها هنا وكذلك
قال احمد بن حنبل واسحق بن راهويه والبخاري وابن خزيمة وعثمان بن سعيد
وخلق كثير من ائمة السلف ولم ينقل عن احد من السلف خلاف ذلك وحبس
هشام بن عبد الله الرازي رجلا حتى يقول الرحمن على العرش استوى ثم اخرجه
وقد اقر بذلك فقال اتقول انه مباين قال لا قال ردوه فانه جهمي

فالمباينة

٨

فالمباينة في كلام هؤلاء الائمة وامثالهم لم يريدوا بها عدم المماثلة فان هذا لم
ينازع فيه احد والزموا الناس بان يقروا بالمباينة الخاصة فانهم قالوا بائن
من خلقه ولم يقولوا بائن من العرش وحده فجعلوا المباينة بين المخلوقات عموما
ودخل في ذلك العرش وغيره فانه من المخلوقات فعلم انهم لم يتعرضوا في هذه المباينة
لاثبات ملاصقة ولا نفيها ولكن قد يقول بعض النفاة انا اريد بالمباينة عدم
المحايثة والمداخلة فقط من غير ان ادخل في ذلك معنى الخروج وقد يوصف
~~وقد يوصف~~ المعدوم بمثل هذه المباينة فنقول ان المعدوم مباين الموجود
بهذا الاعتبار وهذا معنى رابع من معنى المباينة واذا عرف ان المباينة قد يريد
بها الناس هذا وهذا فلا ريب ان المعنى الاول ثابت باتفاق الناس فانهم
متفقون على ان الله ليس له مثل من الموجودات وان مباينة المخلوقين في صفاتهم
اعظم من مباينة كل مخلوق لمخلوق وانه اعظم واكبر من ان يكون مماثلا لشيء
من المخلوقات او مقاربا له في صفاته لكن هذا المعنى ليس هو الذي قصده الناظم
ولا قصده ايضا المعنى الثالث لانه جعل نفي المباينة يستلزم الحلول والاتحاد
وهذا انما هو المعنى الثاني والا فالمعنى الثالث يستلزم الملاصقة والمماسة
والناظم لم يذكر ذلك وهذا المعنى الثالث يستلزم الثاني من غير عكس
فان المباينة الخاصة المقابلة للملاصقة صفة تستلزم المباينة العامة
المقابلة للمداخلة والمحايثة من غير عكس واذا عرف ان الناظم اراد هذه
المباينة العامة وهي المباينة المشهورة في اللغة وكلام الناس وكلام العلماء
فان المنازعين يقولون لا نسلم انه اذا لم يكن مباينا لزم الحلول والاتحاد
فان هذا مثل قول القائل اذا لم يكن خارجا عن العالم كان داخلا
فيه وقد علم ان المخالف له يقول لا هو داخل العالم ولا خارجه فكذلك
يقول لا مباين ولا محايث ولا مجامع ولا مفارق ويقول انما نفيت المباينة
والمحايثة جميعا والحلول والاتحاد داخلان في المحايثة فلا اسلم اذا لم اكن
مباينا للخالق ان يكون حالا او متحدا به وهذا معلوم من قول النفاة
فان النفاة يقولون ان الخالق ليس فوق العالم ولا خارجا عنه مباينا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)